من ضيق سوقها المحلي وقلة عدد سكانها، المستورد الأكبر من اسرائيل. ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أنه من الممكن للمناطق المحتلة أن تنتج محلياً، وفي صورة اعتباطية، جميع السلع والمنتجات التي تستوردها حالياً من اسرائيل. لكننا نقول بثقة: إن من الجدير بالاهتمام والتصديق رسم سياسة تصنيعية انتقائية ضمن خطة مدروسة، مع إمكانات النجاح والتعزيز حتى في نطاق الحجم الراهن للسكان.

تصورات مستقبلية

تناولنا في هذه الدراسة حتى الآن القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال إحدى عشرة سنة من الاحتلال. لكننا في هذا القسم الأخير معنيون باستشراف الآفاق المستقبلية لاقتصاد المناطق المحتلة، مع تركيز خاص على القطاع الصناعي. ولأسباب محض عملية، سوف نسلك في هذا المضمار سبيلين مختلفين لمعالجة الوضع: السبيل الأول دراسة التوقعات والاحتمالات في ظل استمرار الاحتلال، أما السبيل الآخر فهو التنبؤ بدولة فلسطينية سوف تقوم لامحالة كمحصلة للتسوية السياسية للنزاع الراهن، وعلى الرغم من الرفض الاسرائيلي اللامنطقي الحالي.

التصورات في ظل الاحتلال: إن التخطيط لتنمية اقتصادية (وصناعية) في ظل بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت نير الاحتلال، مهمة يكتنفها العناء وتحيط بها مشقة هائلة بلا جدال. فمن الجلي الذي لامراء فيه أن النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة سوف يستمر موجهاً إلى حيث تتحقق المصالح الاسرائيلية وتكون لها، دون كل ما عداها، الأولوية والأفضلية. ولهذا يستحيل أن تحيد الادارة العسكرية عن طريقها المرسوم وأن تكلف نفسها عناء وضع البرامج والخطط واتخاذ الاجراءات والخطوات التي تكفل على المدى البعيد المصالح الحقيقية لهذه المناطق المحتلة. ومن الطبيعي أن هذا الوضع يشكل قيداً ثقيلاً يعوق أية عملية تنمية مخططة، طالما ظلت هذه المناطق في ظل الاحتلال. وبناء عليه فإن أية برامج توضع لمثل هذه التنمية سوف تكون جهداً محكوماً عليه مسبقاً بالاخفاق.

على أن هذا الكلام لا يعني على الاطلاق أنه لا يجب، أو أنه ليس مطلوباً، أو أنه ليس ممكناً فعل أي شيء في ظل فترة الاحتلال «المؤقتة». بل على العكس من ذلك تماماً، فهناك شعور قوي بأن من واجب الفلسطينيين والعرب الآخرين خارج فلسطين أن ينتهجوا سياسة اقتصادية إيجابية تجاه المناطق المحتلة. وإنها حقاً لمفارقة تثير العجب أن نلاحظ مقدار الاهتمام بالامكانيات الاقتصادية لدولة فلسطينية محتملة، في حين تبدي المجتمعات العربية والعالمية اهتماماً ضئيلاً للغاية بالوضع الراهن الذي تدل الظواهر على أنه قد يستمر عدة أعوام. ومكمن الخطر هو أن الوضع في ظل الاحتلال يشهد تغيرات مستمرة، وخلقاً لوقائع جديدة على الأرض، يقدر لها أن تترك بصماتها على كل المستقبل. وان أغلب التطورات التي يرسمها ويفرزها الاحتلال تجعل احتمال خلق دولة فلسطينية أمراً أبعد منالاً وأشد صعوبة، يوماً بعد يوم.